

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي (نموذج مقترح)

A theoretical perception of the annex table components in light of financial accounting system amendment project: a proposed model

سي محمد لخضر

جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 (الجزائر)، simohammedlakhdar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2022/04/06 تاريخ النشر: 2022/06/11

Abstract:

This study aims to address of the accounting disclosure issues through the financial statements annex of financial accounting system, and provides a theoretical perception of what this annex should contain of data and information that enables users to have adequate answers to all their information needs. The study reached a set of results, the most important of which is the need of including the provisional budgets for procurement, production and sales in order to highlight the possibilities of enterprise continuity in its activities and providing the customer's needs and its ability to fulfill its obligations, also, supporting the annex tables by the financial analysis results enables users to know the enterprise financial position, without omitting the reports of Management board and statutory auditor because of its importance in confirming the credibility and reliability of the data included in the financial statements.

Key words: accounting - financial statements annex- users- financial analysis- information.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكاليات الإفصاح المحاسبي من خلال ملحقات القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي، وتقدم تصور نظري لما يجب أن يحتويه هذا الملحق من بيانات ومعلومات تمكن المستخدمين من الحصول على إجابات وافية لجميع احتياجاتهم من المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة إبراز الميزانيات التقديرية للمشتريات والإنتاج والمبيعات من أجل إبراز امكانيات استمرار المؤسسة في نشاطها وتوفير احتياجات زبائنها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كما أن تدعيم جداول الملحق بنتائج التحليل المالي يمكن المستخدمين من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، دون إغفال تقرير مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات لما له من أهمية في تأكيد مصداقية البيانات الواردة في القوائم المالية وموثوقيتها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، الجدول الملحق، التحليل المالي، المعلومات، المستخدمين.

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي (نموذج مقترح)

1. مقدمة:

إن تمكين مختلف المستخدمين خاصة المستثمرين من معلومات موثوق فيها وملائمة تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، تدرج ضمن أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق المشرفين على العمل المحاسبي داخل المؤسسات، وذلك لن يتأتى إلا من خلال إفصاح شامل ودقيق يبرز وضعية النشاط ومستوى الخزينة وإمكانيات الاستمرار لهذه المؤسسات على المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل. وهو ما يندرج ضمن الأهداف الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

إن المتمعن في الإفصاح الذي تقدمه مختلف المؤسسات الجزائرية (انظر الحسابات الاجتماعية للمؤسسات) خاصة الصغيرة والمتوسطة منها يلاحظ ذلك الشح الكبير في المعلومات والبيانات المفصّل عنها من خلال الاكتفاء بالقوائم المالية الأساسية المتعلقة بالوضعية المالية وقائمة الدخل، هذه القوائم ورغم المعلومات التي تحتويها إلا أنها لا تقدم أي مؤشرات يمكن الاعتماد عليها من مختلف المستعملين لمعرفة وضعية الخزينة ومستوى النشاط وإمكانيات الاستمرار في النشاط التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته الاقتصادية الرشيدة.

وفي هذا الإطار ومن خلال مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي الجزائري بعد 10 سنوات من الممارسة وحتى يكون فعلا مساهرا للمعايير المحاسبية الدولية من خلال أسمى أهدافها وهي تقديم كل المعلومات لمختلف المستعملين، كانت الإشكالية الأساسية لهذه الورقة البحثية كما يلي:

ماهي أهم المكونات التي يجب أن يحتوي عليها الجدول الملحق في إطار

مشروع النظام المحاسبي المالي المعدل؟

وكإجابة أولية للإشكالية الأساسية المطروحة نورد الفرضية التالية:

يجب أن يحتوي النظام المحاسبي المالي المعدل بالإضافة الى القوائم الأساسية كل من الميزانيات التقديرية والتحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة، ومعلومات حول مختلف السياسات والاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة.

المنهج المستعمل

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى نتائج نظرية منطقية بغية وصف الظاهرة وتحليلها من خلال جمع المعلومات وتصنيفها ثم العمل على تنظيمه من أجل الاجابة على الاشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية المطروحة وفي الأخير إثبات أو نفي الفرضيات.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:
- تفعيل عملية الإفصاح في المؤسسات الجزائرية؛
- إبراز دور الإفصاح الشامل في الاستجابة لاحتياجات مختلف المستعملين؛
- إبراز دور استعمال مؤشرات الأداء المالي والإفصاح عنها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسات؛
- إبراز دور الميزانيات التقديرية في تمكين مختلف المستعملين من معلومات استراتيجية حول المؤسسة مثل إمكانية الاستمرار على المدى المتوسط والطويل.

2. مفهوم الإفصاح المحاسبي

رغم تعدد التعاريف المقدمة للإفصاح المحاسبي، إلا أنها تشترك جميعا في تعريفها بأنها نقل للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية من معديها إلى مختلف المستعملين في الوقت المناسب، إذ عرفها الصبان بأنها نقل المعارف والبيانات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، وهو نقل هادف للمعلومة ممن يعلمها إلى من لا يعلمها(الصبان محمد سمير، 1996، ص245)، كما عرفت بأنها إظهار للمعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش أو في الملاحظات والجداول الكاملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية التي ليست لديها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة(زغدار أحمد سمير، 2010، ص84). أما الحيالي وليد فعرفها بأنها إظهار لكل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة (الحيالي وليد، 1996، ص371). ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإفصاح هو نقل للمعلومات المحاسبية الغير مظلة من المؤسسة إلى مختلف المستعملين

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي (نموذج مقترح)

سواء الداخليين أو الخارجيين وفي الوقت المناسب حتى تكون ملائمة وتؤثر على رأي مستخدميها.

3. أنواع الإفصاح المحاسبي

يقسم المستعملين على العموم إلى مستعمل حصيف لا يحتاج إلى بيانات دقيقة ومفصلة ومستثمرين يبحثون على أدق التفاصيل التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة التي تسمح لهم بالحفاظ على رؤوس أموالهم وتطويرها، وبناء عليه فإن الإفصاح كذلك ينقسم إلى إفصاح وقائي وآخر تثقيفي أو معرفي بحيث يوجه الأول إلى حماية المستثمر العادي، بينما يوجه الثاني إلى فئة المستثمرين الكبار من خلال معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية (أمين السيد أحمد لطفي، 2007، ص 34).

4. سياسات الإفصاح الشامل

يجب أن تكون سياسة الإفصاح الشامل شاملة لكل مراحل الدورة المحاسبية والتي تهدف إلى:

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية؛
- المساعدة على صنع قرارات مبنية على معلومات دقيقة وبشكل صحيح.

5. أساليب الإفصاح

تتغير وتتعدد طرق وأساليب الإفصاح بتعدد حاجات مختلف المستعملين خاصة المستثمرين منهم، ومهما كان الأسلوب فإن الإفصاح يجب أن يوفر المعلومات المالية من خلال مختلف الأرقام والنسب وكذلك معلومات نظرية إنشائية تبين مختلف الأحداث التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين وعلى مستقبل المشروع ككل، ويمكن إبراز أهم الأساليب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) أساليب الإفصاح

أهمية النسبية	متطلبات الإفصاح	أساليب الإفصاح
وهي أساس الإفصاح ويجب أن يلتزم في إعدادها بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.	<ul style="list-style-type: none"> - قائمة المركز المالي؛ - قائمة الدخل؛ - قائمة التغير في المركز المالي؛ - قائمة الأرباح الموزعة؛ - قائمة التدفق النقدي. 	القوائم المالية
وهي مؤشرات تبرز الأسس المعتمد عليها في إعداد القوائم المالية، وهي جزء مكمل لهذه القوائم.	<ul style="list-style-type: none"> - طرق تقييم المخزونات؛ - طرق حساب الاهتلاكات؛ - الأحداث اللاحقة؛ - الالتزامات المحتملة؛ التغير في السياسات المحاسبية؛ - أثر التحويلات للعملة الاجنبية. 	مذكرات
يزيد من ثقة المستخدمين والمستثمرين.	<p>مراعات النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية؛ - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية؛ - فحص تقرير المدقق الداخلي؛ - فحص مدى تطبيق إجراءات العمل الداخلية؛ - الفحص المستندي والفني للعمليات المحاسبية. 	تقرير المراجع الخارجي
يتضمن أي معلومة غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلاً	<ul style="list-style-type: none"> - معلومات عن أهداف المشروع؛ - النشاط الحالي والمستقبلي؛ - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع؛ - الطاقة الانتاجية؛ - مشاكل الانتاج والتوزيع؛ - أعضاء لجنة التدقيق ومحاضر اجتماعاتها. 	تقرير مجلس الإدارة

المصدر: من إعداد الباحث

6. الجدول الملحق حسب القانون 11/07

يحتوي الجدول الملحق للنظام المحاسبي المالي حسب القانون 11/07 في مادته الرابعة مجموعة من البيانات الرقمية تتمثل في ما يلي:

6-1. جدول تدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة

إن الهدف الأساسي من إعداد هذه القائمة هو تزويد مستعملي البيانات الحسابية بمعلومات عن النقد الداخل والخارج خلال الدورة المالية، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه المعلومات لتوقع قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم لأن التدفقات التاريخية تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتحجب هذه القائمة على مجموعة من الاستفسارات التي تراود مختلف المستعملين منها ما يلي: (عبد الناصر ابراهيم، 2010، ص73)

- من أين تم الحصول على النقد خلال الفترة المالية؟
- أين تم إنفاق النقد خلال الفترة المالية؟
- والاجابة على هذه الأسئلة يفيد كثيرا المستعملين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فمثلا إذا كان مصدر هذه النقديات هو العمليات التشغيلية فهذا عامل محفز على الاستثمار، أما إذا كان مصدرها التنازل على وسائل النشاط فإن المؤسسة في خطر وقد تتوقف عن النشاط في أي لحظة وهو عامل غير مشجع على الاستثمار.

6-2. حسابات النتائج حسب الوظائف

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل هو تزويد مستخدميها بمعلومات تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية تتسم بالعقلانية مثل باقي القوائم المالية، لكن قائمة الدخل لديها مجموعة من الأهداف الخاصة منها: (رضوان حلوة حنان، 2005، ص97)

- تقييم جدوى الاستثمار وعوائده؛
- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
- تقييم مدى جدارة المؤسسة في الحصول على القروض؛
- ولهذه الأسباب تعد قائمة الدخل من أهم القوائم لأنها مؤشر لرقم نتيجة الأعمال لدورة معينة وتساعد على تحديد الاتجاه لدورة تالية اعتمادا على نتائج الدورات السابقة.

7. اقتراح مكونات أخرى ضمن الجدول الملحق

إن البيانات التي توفرها القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ورغم أهميتها فإنها غير كافية بالنسبة لمختلف المستعملين ، إذ لا تقدم إجابات كافية حول طرق تقييم المخزونات وطرق الاهتلاكات المعتمدة ومشاريع المؤسسة المستقبلية ووضعية الخزينة... الخ، وعليه يقترح هذا النموذج مجموعة من المكونات التي بإمكانها تقديم الاجابات لمختلف المستعملين وتمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

1-7. تقرير مجلس الإدارة

يتمثل دور مجلس الإدارة في مراقبة مدى تنفيذ الإدارة للاستراتيجيات والاهداف المسطرة من قبل المؤسسة، وعليه فإن إدراج هذا التقرير ضمن الجدول الملحق بما يحتويه من أفكار وبيانات وتقارير صادرة من أعضاء مستقلين من ذوي الاختصاص والخبرة، تمكن مختلف المستعملين من بيانات جد حساسة تسمح لهم بتقدير حجم الخطر وحجم الفرص المناسبة، دون أن تغفل أهمية إبراز تقارير اللجان التابعة لهذا المجلس مثل لجنة التدقيق. ومن بين المعلومات المفيدة التي يحتويها هذا التقرير نجد:

الجدول رقم (2): أهم محتويات مجلس الإدارة

المعلومات	الهدف منها	المستخدمين المستفيدين
أهداف المؤسسة	إن إبراز أهداف المؤسسة على المدى القصير والمتوسط يعطي صورة واضحة لمختلف المستعملين حول استراتيجية المؤسسة وتمكنهم من رسم خططهم بناء على تلك الاهداف	- من أجل معرفة مدى قدرة المؤسسة على الحفاظ على مناصبهم؛ - الموردين من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار في طلب مختلف المواد والتجهيزات والاطمئنان على حصتهم السوقية؛ - الزبائن من أجل التأكد من استمرار تدفق السلع والخدمات؛ - مختلف الهيئات الادارية الاخرى مثل الضرائب.
الطاقة الانتاجية	معرفة القدرات الانتاجية للمؤسسة	تمكين مختلف المستعملين خاصة الموردين من الحفاظ على حصتهم السوقية، وتمكين كذلك المساهمين المحتملين من معرفة القدرات

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي
(نموذج مقترح)

الانتاجية للمؤسسة من خلال التكنولوجيا التي تتوفر عليها ومدى قدرتها في المنافسة.		
- الزبائن من خلال توفير كل مستلزماتهم وفق الشروط التنافسية التي تسمح لهم بتحقيق عوائد مرضية؛ - المستثمرين لتحقيق عوائد مريحة على الأسهم؛	قدرة المؤسسة في الاستغلال الامثل لكل طرق وقنوات التوزيع	قدرات التوزيع
كل المستعملين الداخليين والخارجيين	كل الأحداث غير المالية التي قد تؤثر على قرارات المستثمرين مثل الصفقات المستقبلية للمؤسسة، ومخططاتها في تحديث تجهيزاتها.	احداث غير مالية
كل المستعملين خاصة المستثمرين منهم.	تضفي الكثير من المصادقية على القوائم المالية للمؤسسة	تقارير لجنة التدقيق

كما يحتوي هذا التقرير على طرق تقييم المخزونات وأثر ذلك على تكاليف الانتاج بالإضافة الى طرق الاهتلاكات المتبعة واثر ذلك على نتائج المؤسسة.

7-2. تقرير المراجع الخارجي

عندما يتأكد مختلف المستعملين بأن جهة محايدة أبدت رأيها الفني بأن المؤسسة عند اعدادها لقوائمها المالية قد امتثلت للمبادئ المحاسبية وأن نظام الرقابة والتدقيق الداخلي نظام فعال، وأن كل إجراءات العمل الداخلية طبقت بطريقة صحيحة، فإن ثقتهم ستزيد في هذه القوائم وهو ما يمكنه من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وبالتالي فإن ادراج تقرير المراجع الخارجي ضمن مكونات الجدول الملحق سيزيد من شفافية ومصداقية وملائمة البيانات المقدمة من قبل المؤسسة لمختلف مستعمليها.

7-3. ملحق للتحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره اداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقة بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى إبراز حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في ما يلي:

- تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة؛
- تحديد القدرة الايرادية للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل؛
- تحديد حجم المبيعات الأمثل من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي؛
- تحديد مؤشر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- تحديد هيكل التكاليف؛
- تقييم أداء الادارة العليا.

كل هذه المؤشرات تساعد مختلف المستعملين في الحصول على بيانات مالية دقيقة تسمح لهم باتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وفي الغالب يلجأ إلى النسب التالية لمعرفة الوضعية المالية والتشغيلية للمؤسسة وتمكين المستخدمين من استغلال هذه البيانات.

الجدول رقم (3): أهم النسب المالية

النسب	دلالة النسب	المستخدمين
السيولة	تستخدم هذه النسب لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر على مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.	الادارة، المساهمون، العمال، العملاء، المقرضون، الدولة، الضرائب، المستثمرين المحتملون

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي
(نموذج مقترح)

الادارة، المساهمون، العمال، العملاء، المقرضون، الدولة، الضرائب، المستثمرون المحتملون	تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح الادارة في تسيير أصولها كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في الحصول على الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لها وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذلك اكبر الأرباح.	قياس كفاءة النشاط
الادارة، المساهمون، العمال، العملاء، المقرضون، الدولة، الضرائب، المستثمرون المحتملون	تعتبر من النسب الهيكلية وتقيس هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على أداء التزاماتها وقدرة اقناعها للمقرضين للحصول على قروض أخرى.	المديونية
الادارة، المساهمون، العمال، العملاء، المقرضون، الدولة، الضرائب، المستثمرون المحتملون	وتبرز الحصة السوقية للمؤسسة ومؤشرات أخرى حول الحصة السوقية المحتملة مستقبلا.	السوق

هذا بالإضافة إلى ضرورة إبراز تحليل الاستغلال ورؤوس الاموال العاملة واحتياجات رؤوس الأموال العاملة لأن كل تلك المعلومات تقدم قاعدة بيانات صلبة وعلمية لمختلف المستعملين بدون تضليل تمكنهم فعلا من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

7-4. الميزانيات التقديرية

يعتبر نظام الموازنات التقديرية من أهم الأنظمة التي تعمل على التنبؤ بمستقبل المؤسسة ومدى تغير محيطها مستقبلا، وهو ما يبحث عنه مختلف المستعملين، إذ لا تكفي معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة ولكن معرفة مستقبلها يعد أكثر أهمية بالنسبة خاصة للمستثمرين والمقرضين. ومن بين أهم أهداف هذه الموازنات نجد:

-تعريف الأهداف التي تريد المؤسسة تحقيقها وهو ما يدرج في صميم احتياجات

المستعملين؛

-التنبؤ في شكل ميزانيات تقديرية مترابطة ومتناسقة وتشمل كل وظائف المؤسسة؛

-مراقبة تنفيذ هذه الميزانيات بصفة دورية وحصر الانحرافات ومعالجتها؛
-يمكن ان تستند الميزانيات التقديرية الى افتراضات مختلفة تتعلق بنشاط المؤسسة.

7-4-1. أنواع الميزانيات التقديرية والمعلومات المقدمة للمستخدمين: تنقسم الموازنات التقديرية إلى قسمين حسب مدى تنبؤاتها، فعلى المدى القصير نجد الموازنات الكمية أو التشغيلية والتي تشمل كل من المبيعات والانتاج والتمويل والمصاريف، وعلى المدى البعيد نجد موازنة الاستثمارات.

الجدول رقم (4) الموازنات التشغيلية ودورها في تقديم المعلومات للمستخدمين

الموازنة	المعلومات المقدمة	المستخدمين
المبيعات	تقدير مبيعات المؤسسة خلال السنة القادمة بناء على امكانيات المؤسسة ووضعية السوق، وتعتبر هذه الموازنة أساس إعداد باقي الموازنات.	الموردين، العمال، الزبائن، المساهمين، الادارة، المستثمرين.
الانتاج	تعرف الموازنة التقديرية للإنتاج على انها أسلوب يهدف الى استعمال كافة الإمكانيات المادية والطرق والأساليب الممكنة التي تسمح للنظام الإنتاجي بتحقيق الأهداف المحددة في الميزانية التقديرية للمبيعات، وعليه فإن هذه الميزانية تقدم تقديرات الانتاج التي ستقوم به المؤسسة خلال الدورة القادمة.	الموردين، العمال، المساهمين، المستثمرين، الادارة.
التمويل	يعرف التمويل على انه " تزويد المؤسسة بالمواد الأولية، المواد الاستهلاكية، في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة من أجل ضمان احتياجات الانتاج.	الموردين، الادارة، العمال، المستثمرين..

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي (نموذج مقترح)

كل هذه البيانات وفي حالة إدراجها ضمن الجدول الملحق سوف تقدم خدمات كبيرة لمختلف المستعملين حول مستقبل الوضعية التشغيلية للمؤسسة وتمكنهم من الارتكاز على معلومات كمية أعدت وفق أساليب علمية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

7-4-2. موازنة الاستثمارات

وهي أهم موازنة تقديرية خاصة للمستثمرين المحتملين إذ تمكنهم من معرفة الكثافة الاستثمارية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، وهي معلومات تبرز نية المؤسسة في الاستمرار والتطور أو توجهها نحو التوقف عن الانتاج وهي من أهم المعلومات التي يبحث عنها مختلف المستعملين خاصة المستثمرين والعمال لمعرفة مدى استقرارهم المهني والموردين لمعرفة وضعية السوق والطلب وكذلك الزبائن للتأكد من مدى استمرار هذه المؤسسة في توفير احتياجاتهم من السلع والخدمات.

8. الخاتمة والنتائج

يعتبر تمكين مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية من بيانات تتسم بالملائمة والموثوقية الهدف الاساسي للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، وبالنظر إلى مخرجات هذا النظام المتمثل في القوائم المالية الأساسية نسجل عدم كفايتها لتحديد هذا الهدف الأساسي، وعليه وفي اطار مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من الممارسة جاءت هذه الورقة البحثية لدعم وتقديم الاقتراحات العلمية الهادفة إلى تقوية الافصاح المحاسبي خاصة اثناء مكونات الجدول الملحق من خلال مجموعة من الاقتراحات والتصورات النظرية التي تعمل على إبراز لمختلف المستعملين الوضعية التشغيلية والاستثمارية الحالية والمستقبلية من خلال الافصاح على تقارير مجلس الادارة والمراجعين الخارجيين ونتائج التحليل المالي من خلال ابراز النسب المالية ورؤوس الاموال العاملة واحتياجاتها، وكذلك التنبؤات المستقبلية للمؤسسة من خلال الافصاح ضمن الجدول الملحق لمختلف الموازنات التقديرية. إن أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث تتركز على ما يلي:

- المعلومات والبيانات التي يقدمها تقرير مجلس الادارة تمكن مختلف المستعملين من بيانات أخرى تفسر وتوضح أغلب المعطيات الواردة في القوائم الاساسية؛

- تفعيل لجان التدقيق التابعة لمجلس الادرة يمكن المستعملين من معلومات ملائمة وموثوق فيها؛
 - إدراج تقرير المراجع الخارجي ضمن الجدول الملحق يقدم ضمانات كبيرة لمختلف المستعملين حول دقة نظام الرقابة والتدقيق الداخلي ومدى صحة وتطبيق إجراءات العمل الداخلية وأن مسك المحاسبة تم على أسس قانونية صحيحة؛
 - إدراج نتائج التحليل المالي من نسب مالية ورؤوس الأموال العاملة واحتياجات رأس المال العامل ضمن مكونات الجدول الملحق يمكن مختلف المستعملين من بيانات تقنية دقيقة حول الوضعية المالية والتشغيلية للمؤسسة ومكانتها ضمن المؤسسات المنافسة؛
 - إدراج الموازنات التقديرية ضمن الجدول الملحق يمكن مختلف المستعملين من بيانات حول المبيعات التقديرية للمؤسسة وهو مؤشر على الحصة السوقية للمؤسسة ومؤشر آخر على مستوى التمويل والانتاج في الدورة والدورات القادمة.
- كل هذه المعلومات بالإضافة الى تلك التي تقدمها القوائم المالية الأساسية وكذلك جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وحسابات النتائج حسب الوظائف يمكن مختلف المستعملين من إفصاح شمال ودقيق يساعدهم في تحديد استراتيجياتهم الاستثمارية مستقبلا.

9. المراجع

9-1. الكتب

- الصبان, م. س. (1996). دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي. بيروت: الدار الجامعية.
- زغدار, ا. س. (2010). خيار الجزائر بالتكليف مع متطلبات الافصاح وفق المعايير المحاسبية. مجلة الباحث, (07), 84-84.
- الحياي, و. ن. (1996). المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والافصاح المحاسبي. عمان: دار حنين.
- ابراهيم نور, ع. ا., & نظمي ابراهيم, ا. (2010). المحاسبة المتوسطة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

تصور نظري لمكونات الجدول الملحق في ظل مشروع تعديل النظام المحاسبي المالي
(نموذج مقترح)

- خدومة, ا. , & مسامح , م. (2019). القياس المحاسبي للمورد البشري بين نظرية التكلفة ونظرية القيمة. مجلة الاقتصاد الصناعي, 125-140.
- أمين السيد, ا. ل. (2007). نظرية المحاسبة، القياس والافصاح المحاسبي والتقرير المالي (م 2). الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
- خدومة , ا. (2020). تقييم استخدام النظام المحاسبي المالي خلال عقد من الزمن 2010-2019. مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة باتنة, 01(02), 186-198.
- رضوان حلوة, ح. (2005). مدخل النظرية المحاسبية. عمان: دار وائل للنشر.

9-2. المجالات العلمية المحكمة

- زغدار أحمد سمير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح ، وفق معايير التقارير المالية المحاسبية، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، صن 84.